موازنة 2027

إيرادات أعلى وإصلاحات مؤجَّلة



مشروع قانون الموازنة بالصيغة التي أقرّها مجلس الوزراء في ١ تشرين الأول ٢٠٢٦

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA

الغد
سياسات مبادرة

كلنا إرادة
KULLUNA IRADA

ALDIC
ASSOCIATION LIBANAISE POUR LES DROITS ET L'INFORMATION DES CONTRIBUABLES
THE LEBANESE ASSOCIATION FOR TAXPAYERS' RIGHTS
الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين

أبرز الخلاصات

• إيرادات مرتفعة تستند إلى تقديرات اقتصادية غير مؤكّدة

يرفع مشروع موازنة 2027، الذي أقرّه مجلس الوزراء، الإيرادات المقدّرة إلى 628,868 تريليون ليرة لبنانية (7.026 مليارات دولار)، أي أكثر من ضعف الإيرادات المحصّلة فعلياً في عام 2024، التي بلغت 306,034 تريليونات ليرة (3.419 مليارات دولار). ويعتمد المشروع على تحقيق هذه الإيرادات لتمويل مجمل النفقات، مع الحفاظ على عجز صفري في الموازنة. وتشكّل الإيرادات الضريبية نحو 86% من الإجمالي، بقيمة 540,257 تريليون ليرة (6.036 مليارات دولار). لكن هذه التقديرات تثير تساؤلات بشأن إمكان تحقيقها، في ظلّ الانكماش الاقتصادي المتوقّع بنسبة 6.4% في عام 2026، وفق البنك الدولي، وضبابية آفاق التعافي في عام 2027، فضلاً عن الاعتماد الكبير على ضرائب الاستهلاك وتحسين الجباية لتحقيق الزيادة المستهدفة.

• موازنة انتقالية لا تلبّي متطلّبات التعافي وإعادة الإعمار

على الرغم من تقديم مشروع موازنة 2027 بوصفه موازنة انتقالية، فإنه يبقى في جوهره موازنة اعتيادية لا تأخذ في الحسبان التداعيات المالية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي والدين السيادي، ولا ترصد استثمارات أو إنفاقاً اجتماعياً يتناسب مع احتياجات لبنان للتعافي وإعادة الإعمار. كذلك، يفتقر المشروع إلى رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وإلى إجراءات فعّالة لمعالجة الاختلالات البنيوية في المؤسسات العامة. ولا يندرج ضمن استراتيجية مالية متكاملة تتيح توسيع الحيّز المالي لتمويل الحماية الاجتماعية والاستثمار، ووضع المالية العامة على مسار مستدام يعيد للدولة قدرتها على تحمّل أعباء الدين، بما يشمل إصلاحاً تدريجياً للنظام الضريبي يجعله أكثر عدالة وفعالية.

• الفوائض المالية تساهم في إنقاذ النظام المصرفي خارج الموازنة

تحوّلت الفوائض المالية الفعلية للدولة، التي بلغت مليار دولار في عام 2025، إلى قناة تمويل خارج الموازنة تشكّل عملياً عملية إنقاذ صامتة للنظام المصرفي. إذ تُضاف هذه الفوائض إلى ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان، وتساهم في تحقيق الاستقرار النقدي وتسديد الودائع المصرفية. ويحدث ذلك من دون تحديد حجم مساهمة الدولة في إعادة هيكلة المصارف، فيما يبقى مساهمو المصارف بمنأى عن تحمّل كلفة التأخّر في هذه العملية.

• زيادة الإنفاق لا تعني توسّعاً فعلياً في قدرات الدولة

يعكس جزء من الزيادة الاسمية في الإنفاق تعديلات على الاعتمادات لمواكبة التضخّم وتعويضات العاملين في القطاع العام، من دون أن يقابله توسّع مماثل في قدرات الدولة الفعلية. وبالتالي، لا تؤدّي زيادة حجم الموازنة إلى تحسّن موازٍ في الخدمات العامة أو الحماية الاجتماعية أو الاستثمار.

• الموازنة لا تعكس الحجم الفعلي لالتزامات الدولة المالية

لا تقدّم الموازنة تقييماً شاملاً لالتزامات الدولة المالية المباشرة وغير المباشرة، بما فيها سندات اليوروبوند التي توقّف لبنان عن سدادها في عام 2020. وبعد أكثر من 6 سنوات على التخلّف عن السداد، لم تبدأ بعد مفاوضات إعادة هيكلة الدين مع حملة السندات، ما يجعل الاعتمادات المرصودة لخدمة الدين أقلّ من العبء المالي الفعلي المترتّب على الدولة.

• الأجور والمنافع الاجتماعية تستحوذ على أكثر من نصف الموازنة

تستحوذ الأجور والرواتب والمنافع الاجتماعية على نحو 57.5% من إجمالي الإنفاق، بعد التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على المشروع. ويتركّز الجزء الأكبر من النفقات المرتبطة بالعاملين في القطاع العام خارج الإدارة المدنية الأساسية، ولا سيّما في الأجهزة العسكرية والأمنية ومعاشات المتقاعدين.

• خفض النفقات الاستثمارية على الرغم من تزايد احتياجات إعادة الإعمار

خفّض مجلس الوزراء النفقات الرأسمالية إلى 58.569 تريليون ليرة (654.4 مليون دولار)، أي 9.3% فقط من إجمالي الموازنة. ويتركّز معظم هذه النفقات في أعمال الصيانة وإعادة التأهيل وشراء التجهيزات وتنفيذ الالتزامات القائمة، على الرغم من الاحتياجات الاستثمارية الضخمة ومتطلّبات إعادة الإعمار في لبنان.

• احترام المهل القانونية لا يضمن الشفافية المالية

أُعدّ مشروع موازنة 2027 ضمن المهل القانونية، وتضمّن إطاراً مالياً متوسط الأجل للفترة 2027–2030، في تحسّن إجرائي مقارنةً بالسنوات السابقة. لكن هذا التقدّم لم ينعكس على الشفافية المالية، إذ لا يزال قطع حساب عام 2025 غير متوافر. كذلك، يعود المشروع إلى إدراج أحكام ضريبية وإدارية دائمة ضمن قانون الموازنة السنوي، من دون الاستناد إلى إطار واضح للسياسات العامة.

التوصيات ذات الأولوية

• نشر كشف شامل بالدين العام والتزامات الدولة

نشر كشف موحّد يشمل الدين السيادي والفوائد المتراكمة غير المسدّدة وسائر الالتزامات المالية للدولة، مرفقاً بتحليل لاستدامة الدين.

• كشف حجم ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان ومصادرها واستخداماتها

نشر بيانات تفصيلية عن ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان، تُميّز بين حساب الخزينة رقم 36 والودائع العائدة إلى سائر الجهات العامة، وتحدّد مصادر هذه الأموال وحركتها وأوجه استخدامها. كذلك، على وزارة المالية ومصرف لبنان مطابقة الفوائض المالية المسجّلة خلال السنوات الثلاث الماضية مع الإيرادات المحصّلة فعلياً، والنفقات المنفّذة، والالتزامات غير المسدّدة، والتغيّرات في أرصدة الخزينة. وتتيح هذه الإجراءات تحديد حجم السيولة العامة المتراكمة لدى مصرف لبنان، وكيفية استخدامها لتحقيق الاستقرار النقدي وتسديد الودائع المصرفية، والتحقّق ممّا إذا كانت تشكّل مساهمة مالية ضمنية من الدولة في معالجة أزمة القطاع المصرفي، من دون إدراجها في الموازنة.

• تفعيل التبادل الدولي للمعلومات الضريبية

إنفاذ القانون رقم 55/2016 وتطبيق المعيار المشترك للإبلاغ (CRS)، بما يشمل تبادل المعلومات الضريبية عند الطلب (EOIR) والتبادل التلقائي للمعلومات (AEOI)، لتمكين الإدارة الضريبية من الحصول على معلومات عن المداخيل الناتجة من رؤوس الأموال التي يملكها المقيمون في لبنان في الخارج أو يحوّلونها إليه، بما فيها الفوائد وتوزيعات الأرباح والأوراق المالية والأرباح الرأسمالية.

• تمكين الإدارة الضريبية من الوصول إلى المعلومات المصرفية

استكمال تطبيق إصلاحات السرّية المصرفية، وإصدار التدابير التنفيذية اللازمة لضمان وصول الإدارة الضريبية فعلياً إلى المعلومات المصرفية، بما يمكّنها من التحقيق في المداخيل غير المصرّح عنها ومكافحة التهرّب الضريبي.

• تحصيل المستحقّات المتأخّرة من مستثمري المقالع والكسّارات

تحصيل الضرائب والرسوم والتعويضات البيئية غير المسدّدة من مستثمري المقالع والكسّارات، ونشر كشف تفصيلي بالمبالغ المستحقّة والمبالغ المحصّلة والإجراءات المتّخذة لضمان تحصيلها.

• تحصيل مستحقّات الدولة من شاغلي الأملاك العمومية البحرية

تسريع تطبيق القانون رقم 64/2017، واستكمال البتّ في طلبات معالجة المخالفات، وتحصيل الرسوم والغرامات المتأخّرة، واسترداد الأملاك العمومية البحرية المشغولة من دون ترخيص قانوني.

• إشراك البلديات في كشف الأنشطة الاقتصادية غير المسجّلة

إلزام البلديات بالكشف عن المؤسسات والأنشطة الاقتصادية غير المسجّلة، وفقاً لقانون الموازنة رقم 144/2019، بما فيها مستثمرو المولّدات الكهربائية الخاصة ومزوّدو خدمات الإنترنت غير الشرعيين وسائر الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة. ومنح البلديات حوافز مالية مرتبطة بحجم الضرائب والغرامات المحصّلة فعلياً نتيجة المعلومات التي تقدّمها.

• إعادة فرض ضريبة على العقارات الشاغرة وإصلاح النظام الضريبي العقاري

إعادة إدراج الحكم المتعلّق بفرض ضريبة على العقارات الشاغرة، الذي حذفه مجلس الوزراء من مشروع الموازنة (المادة 37 سابقاً)، مع وضع ضمانات تكفل العدالة وفعالية التطبيق. وفي إطار إصلاح أشمل، تعديل قانون ضريبة الأملاك المبنية الصادر في 17 أيلول 1962، للتمييز بين العقارات المؤجّرة والعقارات التي يشغلها مالكوها، وإخضاع إيرادات الإيجارات لنظام ضريبة الدخل، في مقابل فرض ضريبة على استخدام العقارات التي يشغلها مالكوها، تُخصّص إيراداتها للسلطات المحلية. ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق مزيد من الاتّساق في النظام الضريبي العقاري، وتعزيز إيرادات السلطات المحلية، والحدّ من التفاوت في المعاملة الضريبية بين أشكال استخدام العقارات المختلفة.

• تشديد العقوبات على التهرّب الضريبي

تعديل قانون الإجراءات الضريبية رقم 44/2008 لفرض عقوبات فعّالة ومتناسبة مع المخالفات، تشمل غرامات كافية لردع التهرّب الضريبي، وسحب التراخيص من المهنيين الذين يسهّلون التهرّب، ونشر أسماء مرتكبي المخالفات الجسيمة والمثبتة، مع ضمان احترام الأصول القانونية وحقوق الدفاع. كذلك، وقف التخفيضات المتكرّرة للغرامات وتسويات المخالفات التي تكافئ عدم الامتثال، وتضعف صدقية الإدارة الضريبية وقدرتها على إنفاذ القانون.

• اعتماد رقم تعريف ضريبي موحّد لكلّ مقيم

اعتماد رقم تعريف ضريبي موحّد (TIN) لكلّ مقيم في لبنان، سواء كان لبنانياً أو أجنبياً، وربطه عند الاقتضاء ببطاقة الهوية أو جواز السفر أو إجازة الإقامة، بما يمكّن الإدارة الضريبية من تحديد هويات المكلّفين وتتبع مصادر مداخيلهم وأنشطتهم الاقتصادية المختلفة.

• تحديث الإدارة الضريبية وربط قواعد البيانات

تحديث الإدارة الضريبية باستخدام أدوات تحليل البيانات والتنقيب فيها، والمطابقة الآلية للمعلومات، والذكاء الاصطناعي، والأنظمة الحكومية الإلكترونية القابلة للتشغيل البيني. ويشمل ذلك ربط المؤسسات العامة بقواعد بيانات مركزية أو شبكات لامركزية آمنة، بحسب الحاجة، وإتاحة وصول الجمهور إلى سجلات المستفيدين الحقيقيين من ملكية الشركات. وتتيح هذه الأدوات كشف التناقضات في البيانات، وتحديد الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة، ورصد المكلّفين الذين يتكرّر عدم امتثالهم لموجباتهم الضريبية، مع اعتماد ضمانات كافية لحماية البيانات والمساءلة.

١. نظرة عامة

أقرّ مجلس الوزراء مشروع موازنة 2027 في 1 تشرين الأول 2026، بعدما قدّمته وزارة المالية في 31 آب، وبدأت الحكومة مناقشته في 8 أيلول. وأدخل المجلس تعديلات على الأحكام القانونية وجداول الموازنة، ورفع عدد مواد المشروع إلى 78 مادة.

رفع مجلس الوزراء إجمالي النفقات والإيرادات من 614.945 تريليون ليرة لبنانية (6.871 مليارات دولار) في مشروع وزارة المالية إلى 628,868 تريليون ليرة (7.026 مليارات دولار)، بزيادة قدرها 155.6 مليون دولار، أو 2.26%، مع الإبقاء على عجز صفري في الموازنة. لكن هذه الزيادة غيّرت تركيبة الإنفاق، إذ ارتفعت النفقات الجارية بمقدار 245.7 مليون دولار، مقابل خفض النفقات الرأسمالية بمقدار 90.1 مليون دولار. وتمثّل التعديل الأكبر في زيادة احتياطي التعويضات بقيمة 357.5 مليون دولار، قابلتها جزئياً تخفيضات في اعتمادات وزارة العمل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الأشغال العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى بنود أخرى تتركّز فيها النفقات الرأسمالية. أما في جانب الإيرادات، فرفع مجلس الوزراء التقديرات بالقيمة نفسها، وجاء 134.5 مليون دولار من هذه الزيادة نتيجة رفع تقديرات الإيرادات الضريبية.

المؤشّرات الرئيسية لمشروع موازنة 2027

القيم بالدولار الأميركي، وفق سعر صرف 89,500 ليرة للدولار.

المؤشّر	مشروع وزارة المالية	صيغة مجلس الوزراء	الحصّة أو التغيّر في صيغة مجلس الوزراء	% من الناتج المحلي
إجمالي النفقات	6.871 مليارات	7.026 مليارات	+16.8% عن 2026	نحو 16.4%
النفقات الجارية	6.126 مليارات	6.372 مليارات	90.7% من النفقات	نحو 14.9%
الأجور والرواتب والمنافع الاجتماعية	3.679 مليارات	4.042 مليارات	57.5% من النفقات	نحو 9.5%
النفقات الرأسمالية	744.5 مليوناً	654.4 مليوناً	9.3% من النفقات	نحو 1.5%
إجمالي الإيرادات	6.871 مليارات	7.026 مليارات	+16.8% عن 2026	نحو 16.4%
الإيرادات الضريبية	5.902 مليارات	6.036 مليارات	85.9% من الإيرادات؛ +22.9% عن 2026	نحو 14.1%
الإيرادات غير الضريبية	969 مليوناً	990.1 مليوناً	14.1% من الإيرادات؛ −10.3% عن 2026	نحو 2.3%
الرصيد الإجمالي للموازنة	0	0	عجز 0%	0%

احتُسبت النسب إلى الناتج المحلي الإجمالي على أساس ناتج اسمي يقارب 3,824 تريليون ليرة لبنانية (42.7 مليار دولار)، وهو الرقم المستنتج من تقرير وزارة المالية عن الإطار الاقتصادي والمالي الكلّي. ولم تنشر وثيقة مجلس الوزراء تقديراً محدّثاً للناتج المحلي الإجمالي.

تثير الإيرادات المستهدفة لعام 2027 تساؤلات بشأن إمكان تحقيقها في ظلّ تدهور الآفاق الاقتصادية. فقد رفع مجلس الوزراء الإيرادات المقدّرة إلى 628,868 تريليون ليرة (7.026 مليارات دولار)، أي نحو 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بـ16.1% في مشروع وزارة المالية. ومع ذلك، تبقى هذه النسبة أدنى من 16.7% المقدّرة لعام 2026، ومن مستوى ما قبل الأزمة البالغ 19.7%. وتتجاوز الإيرادات المستهدفة ضعف ما جُبي فعلياً في عام 2024، وتتطلّب زيادة إضافية بنسبة 10.3% مقارنةً

بالتحصيل المتوقّع لعام 2026. ويأتي ذلك فيما يتوقّع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.4% في عام 2026، مقابل 5% وفق تقديرات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مع بقاء التعافي في عام 2027 مشروطاً بتحقّق عدد من العوامل. وقد يساهم التضخّم وتحسّن الامتثال الضريبي في رفع الإيرادات الاسمية، لكن الاعتماد الكبير على ضرائب الاستهلاك والاستيراد يجعل تحقيق الإيرادات المستهدفة مرهوناً بحركة الطلب المحلي والتجارة، ويعرّضها للتراجع في حال ضعف الاستهلاك أو تعطّلت المبادلات التجارية.

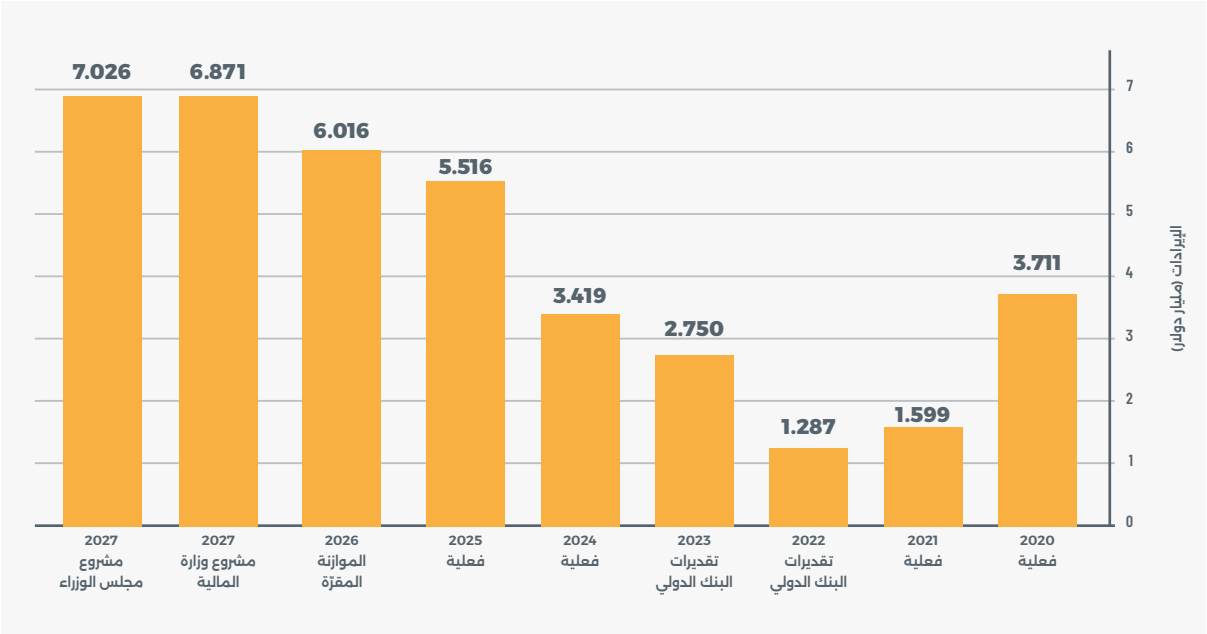
تطوّر الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي الاسمي

القيم بالدولار الأميركي، وفق سعر صرف 89,500 ليرة للدولار.

السنة	وضع الإيرادات	الإيرادات (مليار دولار)	الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار)	الإيرادات من الناتج
2025	فعلية/تقديرات وزارة المالية	5.516	نحو 35.82	15.4%
2026	التحصيل المتوقّع وفق وزارة المالية	6.369	نحو 38.14	16.7%
2027	مشروع وزارة المالية	6.871	نحو 42.72	16.1%
2027	مشروع مجلس الوزراء	7.026	نحو 42.72	16.4%

المصدر: تقرير وزارة المالية عن موازنة 2027؛ مشروع موازنة وزارة المالية لعام 2027؛ المشروع المعدّل من مجلس الوزراء بتاريخ 1 تشرين الأول 2026. استُنتجت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من النسب المنشورة في تقرير وزارة المالية.

تطوّر إيرادات الموازنة العامة في لبنان بين 2020 و2027



المصدر: تقديرات البنك الدولي؛ موازنة 2026 المقرّة؛ مشروع وزارة المالية لموازنة 2027؛ المشروع المعدّل من مجلس الوزراء. ملاحظة: تجمع السلسلة بين إيرادات محصّلة فعلياً وإيرادات تقديرية وأخرى مرصودة في الموازنة، ولا تعبّر جميع الأرقام عن تحصيل فعلي.

تضع وزارة المالية موازنة 2027 ضمن إطار مالي متوسط الأجل للفترة 2027-2030، تجري مناقشته مع صندوق النقد الدولي. ويتوقّع هذا الإطار الانتقال من موازنة متوازنة في عام 2027 إلى تحقيق فائض أولي بقيمة 746.3 مليون دولار وفائض إجمالي بقيمة 630.1 مليون دولار بحلول عام 2030. لكن وزارة المالية لم تحدّث تقديرات هذا الإطار بعد تعديلات مجلس الوزراء، إذ لا تزال تستند إلى موازنة بقيمة 6.871 مليارات دولار لعام 2027، مقابل 7.026 مليارات دولار في المشروع الذي أقرّه المجلس. ولم يُتّفق بعد مع صندوق النقد الدولي على هذا الإطار، فيما تبقى إعادة هيكلة القطاع المصرفي والدين السيادي، بما فيها مساهمة الدولة في إعادة رسملة مصرف لبنان، مسائل عالقة. كذلك، يفتقر الإطار إلى تحليل لاستدامة الدين، ويستند إلى افتراضات غير مؤكّدة بشأن الناتج المحلي الإجمالي، ويُرجّح أن يقلّل من حجم النفقات المستقبلية لخدمة الدين، ولا سيّما مع استبعاد الفوائد المترتّبة على سندات اليوروبوند التي توقّف لبنان عن سدادها.

الإطار المالي المتوسط الأجل 2027-2030

القيم بمليارات الدولارات الأميركية

البند	2027	2030	التغيّر
إجمالي الإيرادات	6.871	8.817	+28.3%
الإيرادات الضريبية	5.894	7.690	+30.5%
الإيرادات غير الضريبية	0.976	1.128	+15.5%
إجمالي النفقات	6.871	8.187	+19.2%
كلفة العاملين في القطاع العام	3.953	4.576	+15.8%
النفقات الاستثمارية	0.745	0.999	+34.2%
خدمة الدين - الفوائد	0.173	0.116	32.8%-

الانتقال إلى التعافي لا يزال يفتقر إلى التمويل

تقدّم وزارة المالية موازنة 2027 بوصفها خطوة انتقالية من إدارة الأزمة إلى التعافي وإعادة الإعمار، تستند إلى إطار مالي متوسط الأجل للفترة 2027-2030 وبرنامج مستقبلي مع صندوق النقد الدولي. لكن المشروع يبقى في جوهره موازنة تستند إلى سيناريو مالي أساسي، من دون أن يأخذ في الحسبان التداعيات المالية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي والدين السيادي، أو مساهمة الدولة المحتملة في إعادة رسملة مصرف لبنان، أو حجم الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات اللازمة لتحقيق التعافي.

تظهر الفجوة بين الأهداف المعلنة والاعتمادات المرصودة بوضوح في الإنفاق الرأسمالي. فعلى الرغم من تزايد احتياجات إعادة الإعمار نتيجة استمرار الاعتداءات الإسرائيلية والاحتلال، خفّض مجلس الوزراء النفقات الرأسمالية إلى 9.3% فقط من إجمالي الموازنة، وخصّص معظمها للصيانة وإعادة التأهيل وتنفيذ الالتزامات القائمة. كذلك، بقيت برامج الحماية الاجتماعية شبه ثابتة على الرغم من تزايد الاحتياجات. وفي ظلّ الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي المرتبط ببرنامج مع صندوق النقد الدولي، لا تزال القرارات الأساسية مؤجّلة، بما فيها توزيع خسائر الدولة والقطاع المصرفي، وتمويل الالتزامات المحتملة للدولة تجاه مصرف لبنان، وتعبئة الاستثمارات اللازمة لإعادة الإعمار وإدراجها في الموازنة.

الفوائض المالية تتحوّل إلى قناة لتمويل «إنقاذ صامت» للنظام المصرفي

على الرغم من إقرار الموازنات السنوية على أساس عجز صفري، حقّق تنفيذها فوائض مالية قُدّرت بنحو 89.5 تريليون ليرة (مليار دولار) في عام 2025. وتُضاف هذه الفوائض إلى ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان، التي لا تقتصر على حساب الخزينة، وبلغت نحو 948 تريليون ليرة (10.59 مليارات دولار) في منتصف تشرين الأول 2026. وبذلك، تتحوّل السياسة المالية إلى أداة لتحقيق الاستقرار النقدي. فالضرائب تسحب السيولة بالليرة من السوق، وتحدّ من الطلب على الدولار، بما يدعم استقرار سعر الصرف. لكن امتصاص هذه السيولة يفرض توجّهاً تقشّفياً حادّاً على الإنفاق العام، في وقت تتراكم فيه الاحتياجات التي لا تجد التمويل اللازم. وفي المقابل، يستخدم مصرف لبنان السيولة بالليرة لشراء العملات الأجنبية وتمويل المدفوعات للمودعين بموجب تعاميمه، ما يجعل موارد القطاع العام تساهم بصورة غير مباشرة في تسديد التزامات القطاع المصرفي.

يكمن الطابع «الصامت» لعملية الإنقاذ هذه في غياب أي اعتراف مالي صريح بمساهمة الدولة. فالمعالجة الشفافة للأزمة تقتضي أن يحدّد قانون الفجوة المالية كيفية توزيع الخسائر وحجم مساهمة الدولة في إعادة رسملة مصرف لبنان، وأن تُحدّد قيمة الالتزامات الناتجة عن ذلك وتُدرج في الموازنة. لكن مشروع موازنة 2027 لا يحدّد هذه الكلفة، فيما تتبلور مساهمة الدولة تدريجياً من خلال أرصدتها لدى مصرف لبنان، قبل تحديد حجمها وشروطها رسمياً أو إخضاعها للنقاش وإدراجها في الموازنة. وفي هذه الأثناء، يبقى مساهمو المصارف بمنأى عن تحمّل كلفة التأخّر في إعادة الهيكلة.

زيادة حجم الموازنة لا تعني اتّساع الحيّز المالي، والتزامات الدولة لا تزال غير محدّدة بالكامل

لا تعني زيادة موازنة 2027 بنسبة 16.8% اتّساعاً موازياً في الحيّز المالي الفعلي للدولة. فجزء من هذه الزيادة يعكس الأثر السنوي الكامل لتدابير التعويضات التي أُقرّت في عام 2026، فيما يُتوقّع أن ترتفع الإيرادات إلى 7.026 مليارات دولار، أي أكثر من ضعف ما جُبي فعلياً في عام 2024، بزيادة قدرها 105.5%، على أن يأتي معظمها من الضرائب. وترتفع الإيرادات الضريبية وحدها بنسبة 22.9% مقارنةً بموازنة 2026، مع اعتماد كبير على ضرائب الاستهلاك والاستيراد، بعدما زادت القيمة الاسمية للواردات بنسبة 24.7% في عام 2025. وفي الوقت نفسه، يقلّص التضخّم القيمة الفعلية للإنفاق العام ومداخيل الأسر، فيما يضعف ارتفاع التكاليف المقوّمة بالدولار القدرة التنافسية للاقتصاد.[1] ولا يتجاوز إجمالي الموازنة 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 1.5% فقط للنفقات الرأسمالية، ما يبقي الإنفاق العام محدوداً قياساً إلى احتياجات الاقتصاد. وبالتالي، لا تضمن زيادة الاعتمادات اسمياً تعزيز القدرة الشرائية أو تحسين الخدمات العامة أو توسيع القدرة على الاستثمار.

كذلك، لا تقدّم الموازنة صورة شاملة عن التزامات القطاع العام. فالفوائد المرصودة، والبالغة نحو 172.4 مليون دولار، تقلّ كثيراً عن العبء الفعلي لخدمة الدين، إذ تستبعد الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند التي توقّف لبنان عن سدادها. وبعد أكثر من 6 سنوات على التخلّف عن السداد في عام 2020، لم تبدأ بعد مفاوضات إعادة هيكلة الدين مع حملة السندات. ويعالج مشروع الموازنة بعض الالتزامات المتراكمة، بما فيها المستحقّات المتأخّرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لكنه

[1] علياء مبيّض، «التضخّم في لبنان هو كلفة التأخّر في إعادة الهيكلة»، 23 آب 2026.

لا يقدّم تقييماً موحّداً للدين السيادي والفوائد المتراكمة والمتأخّرات المستحقّة على الدولة وسائر التزامات القطاع العام. وتشمل هذه الالتزامات فواتير الكهرباء غير المسدّدة والمترتّبة على الإدارات والمؤسسات العامة لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان، التي قدّر وزير الطاقة قيمتها بنحو 250 مليون دولار في نهاية عام 2025، إضافة إلى الالتزامات المتأخّرة المرتبطة بالمحروقات، ولا سيّما بموجب اتفاقية الفيول العراقي. وعلى الرغم من ورود معلومات عن بدء تسديد بعض المستحقّات لمؤسسة كهرباء لبنان في عام 2026، لا تقدّم الموازنة تقييماً شاملاً للمتأخّرات المتبقّية أو جدولاً زمنياً واضحاً لتسديدها.

وبذلك، يحجب الرصيد الإجمالي المعلن للموازنة حجم الالتزامات القائمة والمحتملة على الدولة. فالإطار المالي المتوسط الأجل يفتقر إلى تحليل لاستدامة الدين، ولا يأخذ في الحسبان التداعيات المالية للخسائر المصرفية التي لم تُعالج بعد واختلال ميزانية مصرف لبنان. ويزيد استبعاد الاقتراض الجديد من ضعف الشفافية المالية. فعلى الرغم من وجود محفظة قروض إنمائية من البنك الدولي، يُفاد بأن قيمتها تبلغ 1.4 مليار دولار، وقد جرى تأمينها وأصبحت جاهزة للصرف، لا تُدرج الموازنة أي حصيلة قروض أو إيرادات استثنائية ضمن مصادر التمويل.

تحسّن الالتزام بالمهل القانونية من دون تقدّم موازٍ في الشفافية المالية

أعدّت الحكومة مشروع موازنة 2027 وأقرّته ضمن المهل القانونية، كما يشكّل إدراج إطار مالي متوسط الأجل للفترة 2027–2030 تحسّناً في التخطيط المالي مقارنةً بالسنوات السابقة. لكن هذا التقدّم لم يترافق مع تحسّن مماثل في إعداد الحسابات والتقارير المالية. فلا يزال قطع حساب عام 2025 غير متوافر، ما يحول دون تقييم الافتراضات التي تستند إليها موازنة 2027 بالاستناد إلى حسابات مكتملة عن التنفيذ الفعلي.[2]

كذلك، يعود مشروع الموازنة إلى إدراج «فرسان الموازنة»، بعدما تراجعت هذه الممارسة نسبياً في موازنة 2026. ومع استمرار إبقاء التزامات وعمليات مالية مهمّة خارج الموازنة، لم يؤدّ تحسّن الالتزام بالمهل القانونية إلى تقديم صورة مكتملة وشفّافة عن المالية العامة.

ولا يزال لبنان يعتمد بصورة أساسية على موازنة البنود، بدلاً من موازنة البرامج والنتائج. ومن شأن الانتقال إلى موازنة قائمة على الأداء، تحدّد بوضوح المسؤولين عن إدارة البرامج وتحمّلهم مسؤولية تحقيق النتائج، أن يعزّز الشفافية بشأن أوجه إنفاق المال العام والنتائج التي يحقّقها هذا الإنفاق.

---

[2] توجب المادة 195 من قانون المحاسبة العمومية إحالة قطع الحساب قبل 15 آب، وحساب المهمّة العام قبل 1 أيلول، فيما تنصّ المادة 87 من الدستور على الموجب الأوسع المتعلّق بموافقة مجلس النواب على الحسابات النهائية.

II. النفقات: موازنة أكبر مع زيادة التركيز على الإنفاق الجاري

يرفع مشروع موازنة 2027 الإنفاق العام إلى 7.026 مليارات دولار، بزيادة قدرها 16.8% مقارنةً بموازنة 2026 المقرّة. لكن هذه الزيادة تتراجع إلى نحو 5.7% عند احتساب الاعتماد الإضافي الذي أُقرّ في تموز 2026، بقيمة 631.3 مليون دولار، لتغطية ستة رواتب أساسية إضافية. فقد رفع هذا الاعتماد إجمالي موازنة 2026 إلى 6.647 مليارات دولار، ما يقلّص الزيادة في موازنة 2027 إلى 379.4 مليون دولار فقط. وتعكس هذه المقارنة زيادة اسمية في الاعتمادات، ولا تعبّر عن نموّ الإنفاق بالقيمة الحقيقية.

ويتركّز معظم الإنفاق في النفقات الجارية، ولا سيّما تلك المرتبطة بالعاملين في القطاع العام. فبعد تعديلات مجلس الوزراء، بلغت النفقات الجارية 6.372 مليارات دولار، أي 90.7% من الموازنة، منها 4.042 مليارات دولار للأجور والرواتب والمنافع الاجتماعية، بما يعادل 57.5% من إجمالي الإنفاق. في المقابل، لا تتجاوز النفقات الرأسمالية 654.4 مليون دولار، أي 9.3% من الموازنة، فيما لا تعكس الاعتمادات المرصودة لخدمة الدين كامل الالتزامات الفعلية للدولة، في ظلّ استمرار تأجيل إعادة هيكلة الدين السيادي.

توزيع النفقات في مشروع موازنة 2027

القيم بالدولار الأميركي

بند الإنفاق	مشروع وزارة المالية	صيغة مجلس الوزراء	الحصّة من الموازنة
النفقات الجارية	6.126 مليارات	6.372 مليارات	90.7%
الأجور والرواتب	1.692 مليار	1.692 مليار	24.1%
المنافع الاجتماعية	1.986 مليار	2.350 مليار	33.4%
النفقات المالية	173 مليوناً	173 مليوناً	2.5%
احتياطي الموازنة	261.1 مليوناً	557.2 مليوناً	7.9%
النفقات الرأسمالية	744.5 مليوناً	654.4 مليوناً	9.3%
إجمالي النفقات	6.871 مليارات	7.026 مليارات	100%

1. الإنفاق الجاري: الأجور والمنافع الاجتماعية تستحوذ على الحصّة الأكبر

لا تزال تعويضات العاملين في القطاع العام تشكّل أحد أبرز مصادر الضغط على الإنفاق. فتبلغ الأجور والرواتب والتعويضات المرتبطة بها 1.692 مليار دولار، وتصل المنافع الاجتماعية إلى 2.350 مليار دولار، ليبلغ مجموعها 4.042 مليارات دولار، أي 57.5% من إجمالي الموازنة. وتعود الزيادة في المنافع الاجتماعية أساساً إلى رفع مجلس الوزراء احتياطي التعويضات، فيما تتضمّن الموازنة تدابير التعويض المؤقّتة التي أُقرّت في عام 2026، ومنها ستة رواتب أساسية إضافية اعتباراً من آذار.

لكن معالجة كلفة العاملين في القطاع العام تتجاوز مسألة استعادة الرواتب أو إعادة هيكلة الإدارة المدنية. إذ يتركّز معظم هذه النفقات في الأجهزة العسكرية والأمنية ومعاشات المتقاعدين، بينما تتمحور المناقشات مع صندوق النقد الدولي حول ضبط الكلفة الإجمالية للأجور والمنافع الاجتماعية عند مستوى مستدام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا توجد استراتيجية شاملة توازن بين زيادة الرواتب والتوظيف وإعادة الهيكلة. ويزيد انتشار الهيئات والمؤسسات المستقلّة، التي تعتمد سلّم رواتب خاصاً بها، من تشتّت نظام التعويضات، ويعقّد إصلاحه على مستوى القطاع العام بأكمله.

توزيع اعتمادات مشروع موازنة 2027 بحسب الأبواب الرئيسية

القيم بملايين الدولارات

الحصّة	التغيّر عن 2026	صيغة مجلس الوزراء	مشروع المالية	موازنة 2026	الباب
وزارة الدفاع الوطني	1,136	1,347	1,337	+17.7%	19.03%
وزارة الداخلية والبلديات	639.5	724.9	723.9	+13.2%	10.30%
وزارة التربية والتعليم العالي	612.9	721.1	725.7	+18.4%	10.33%
وزارة الصحة العامة	528.1	576.3	617.5	+16.9%	8.79%
وزارة الأشغال العامة والنقل	264.9	255.7	220.3	16.8%-	3.14%
وزارة الشؤون الاجتماعية	181.7	251.1	233.9	+28.7%	3.33%
وزارة الاتصالات	227.8	231.1	219.1	3.8%-	3.12%
وزارة العمل	150.0	196.3	114.0	24.0%-	1.62%
الوزارات الأخرى	435.0	499.1	483.7	+11.2%	6.89%
النفقات المشتركة	1,132	1,236	1,236	+9.2%	17.59%
رئاسة مجلس الوزراء	396.3	502.9	492.8	+24.4%	7.01%
احتياطي الموازنة	243.6	261.1	557.2	+128.7%	7.93%
مجلس النواب	57.4	57.4	57.3	0.2%-	0.82%
رئاسة الجمهورية	7.95	8.18	7.84	1.3%-	0.11%

أبرز التغيرات في اعتمادات الموازنة

- **الدفاع والداخلية: النفقات تتركّز في كلفة العاملين**

ترتفع موازنة وزارة الدفاع الوطني بنسبة 17.7% إلى 1.337 مليار دولار، لكنها تبقى أدنى بقليل من الاعتمادات التي اقترحتها وزارة المالية، نتيجة خفض النفقات الرأسمالية. وتبلغ مخصّصات الرواتب والتعويضات 678.5 مليون دولار، منها 674.3 مليون دولار للجيش اللبناني. كذلك، ترتفع موازنة وزارة الداخلية والبلديات بنسبة 13.2% إلى 723.9 مليون دولار، مدفوعة أساساً بنفقات الأجهزة الأمنية. في المقابل، تُدرج معاشات التقاعد البالغة 1.052 مليار دولار وتعويضات نهاية الخدمة البالغة 11.2 مليون دولار بصورة منفصلة ضمن النفقات المشتركة، من دون توزيعها بين العاملين المدنيين والعسكريين.

- **التربية: الزيادة تتركّز في الرواتب وتمويل الجامعة اللبنانية**

ترتفع موازنة وزارة التربية والتعليم العالي بنسبة 18.4% إلى 725.7 مليون دولار، وتأتي معظم الزيادة من النفقات الجارية. كما ترتفع التحويلات إلى الجامعة اللبنانية بمقدار 30.4 مليون دولار، لتبلغ 168.4 مليون دولار، بالتوازي مع زيادة الدعم المخصّص لصناديق المدارس الرسمية.

- **الصحة: زيادة في اعتمادات الاستشفاء والمستلزمات الطبية**

ترتفع موازنة وزارة الصحة العامة بنسبة 16.9% إلى 617.5 مليون دولار، بعدما أضاف مجلس الوزراء 41.2 مليون دولار إلى الاعتمادات التي اقترحتها وزارة المالية. وتبلغ مخصّصات الاستشفاء 406 ملايين دولار، فيما يُظهر التصنيف الاقتصادي للنفقات على مستوى الموازنة ككلّ اعتمادات بقيمة 274.2 مليون دولار للأدوية والمستلزمات المخبرية.

- **الشؤون الاجتماعية والعمل: خفض اعتمادات الإسكان والضمان الاجتماعي**

خفّض مجلس الوزراء الاعتمادات المخصّصة للإسكان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقارنةً بمشروع وزارة المالية. وترتفع موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية بنسبة 28.7% إلى 233.9 مليون دولار، منها 34.8 مليون دولار للمؤسسة العامة للإسكان، موزّعة بين 23.7 مليون دولار للقروض السكنية و11.2 مليون دولار لقروض الطاقة الشمسية. في المقابل، تبقى الاعتمادات المخصّصة للبرامج الاجتماعية الأخرى شبه ثابتة. أما موازنة وزارة العمل، فتنخفض بنسبة 24% إلى 114 مليون دولار، بعد خفض التحويلات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى 103.1 ملايين دولار، منها 3.5 ملايين دولار فقط لتسديد المتأخّرات المتراكمة على الدولة.

- **احتياطي الموازنة: زيادة مخصّصات التعويضات مقابل خفض الاحتياطات الأخرى**

يرتفع احتياطي الموازنة بأكثر من الضعف، ليبلغ 557.2 مليون دولار، بزيادة قدرها 128.7%. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى رفع احتياطي التعويضات إلى 420 مليون دولار، أي بزيادة 357.5 مليون دولار مقارنةً بمشروع وزارة المالية. في المقابل، تنخفض الاعتمادات الاحتياطية العامة للنفقات الطارئة إلى 103.3 ملايين دولار، والمخصّصات المرصودة للأحكام القضائية والتسويات إلى 2.6 مليون دولار. ولا يزال التوزيع النهائي لاعتمادات التعويضات غير محسوم، فيما لم تعد صيغة مجلس الوزراء تتضمّن التخصيصات الصريحة التي أدرجتها وزارة المالية لتسديد متأخّرات الكهرباء والمحروقات والتزامات أخرى.

مقارنة اعتمادات احتياطي الموازنة بين مشروعي وزارة المالية ومجلس الوزراء

القيم بملايين الدولارات الأميركية، وفق سعر صرف 89,500 ليرة للدولار

البند	مشروع وزارة المالية	صيغة مجلس الوزراء	التغيّر
احتياطي التعويضات	62.5	420.0	+357.5
احتياطي الأجور والرواتب غير الموزّعة	27.9	27.9	—
الأحكام القضائية والتسويات	19.3	2.6	16.8-
الاحتياطي العام للنفقات الطارئة	148.0	103.3	44.7-
العمولات المصرفية	3.4	3.4	—
إجمالي احتياطي الموازنة	261.1	557.2	+296.1
إجمالي النفقات	6.871 مليارات	7.026 مليارات	100%

التخصيصات ضمن الاحتياطي العام للنفقات الطارئة

البند	مشروع وزارة المالية (مليون دولار)	صيغة مجلس الوزراء
متأخّرات الاشتراكات	1.7	الإبقاء عليها
تطبيق قانون الإيجارات الجديد	16.8	الإبقاء عليها
متأخّرات الكهرباء والمحروقات	27.9	لم تعد محدّدة بصورة صريحة
متأخّرات متفرّقة، تشمل الاتصالات والاشتراكات وغيرها	16.8	لم تعد مدرجة كتخصيص مستقلّ وصريح
العمولات المصرفية	3.4	3.4
إجمالي احتياطي الموازنة	261.1	557.2
إجمالي النفقات	6.871 مليارات	7.026 مليارات

2. الإنفاق الرأسمالي: تمويل انتقائي للمشاريع بدلاً من توسيع الاستثمار

لا تزال النفقات الرأسمالية محدودة، وتتركّز في أعمال الصيانة وإعادة التأهيل وشراء التجهيزات وتنفيذ الالتزامات القائمة، بدلاً من تمويل استثمارات جديدة. فقد خفّض مجلس الوزراء الاعتمادات الرأسمالية من 744.5 مليون دولار في مشروع وزارة المالية إلى 654.4 مليون دولار، أي 9.3% من إجمالي الموازنة، على الرغم من الفجوات المزمنة في البنية التحتية وتزايد احتياجات إعادة الإعمار نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية منذ تشرين الأول 2023.

تلغي المادة 14 من المشروع، اعتباراً من عام 2027، اعتمادات الدفع المنصوص عليها في عدد من قوانين البرامج السابقة، التي تشمل الأبنية العامة والطرق والاستملاكات وأعمال المسح العقاري ومشروع إليسار ومشروع MARSARTI ومرفأ جونية والبنى التحتية والتجهيزات العسكرية والمنشآت التعليمية. وبدلاً من ذلك، يواصل المشروع تمويل الاستثمارات بصورة انتقائية من خلال اعتمادات

سنوية، خفّض مجلس الوزراء بعضها مجدّداً. فتراجعت النفقات الرأسمالية المخصّصة لمجلس الإنماء والإعمار من 80.5 مليون دولار في مشروع وزارة المالية إلى 69.3 مليون دولار في صيغة مجلس الوزراء، لكنها لا تزال تقارب ضعف مستواها في عام 2026، حين بلغت 35.3 مليون دولار. ويعود هذا التخفيض بالكامل إلى تقليص المساهمة المحلية في تمويل المشاريع المموّلة من الخارج، بما فيها الاستملاكات، من 58.7 مليون دولار إلى 47.5 مليون دولار. في المقابل، أبقى مجلس الوزراء الاعتمادات المخصّصة لصيانة مطار بيروت الدولي ثابتة عند 21.8 مليون دولار.

أبرز الاعتمادات الرأسمالية في مشروع موازنة 2027

القيم بملايين الدولارات الأميركية

صيغة مجلس الوزراء	مشروع وزارة المالية	المشروع أو المؤسسة
صيانة شبكة الاتصالات وإعادة تأهيلها وتوسيعها وتحديثها - أوجيرو	58.7	58.7
تجهيزات أوجيرو = وزارة الاتصالات	56.7	56.7
المساهمة المحلية في تمويل المشاريع المموّلة من الخارج والاستملاكات المرتبطة بها - مجلس الإنماء والإعمار	58.7	47.5
تجهيزات تقنية متخصّصة للجيش	28.4	20.1
صيانة مطار بيروت - رفيق الحريري الدولي - مجلس الإنماء والإعمار	21.8	21.8
مبنى إداري جديد ارتبط في المشروع الأولي بمعبر المصنع الحدودي*	20.0	—
طريق طرابلس - القليعات	—	15.0
أعمال إنشاءات أخرى في قطاع الاتصالات والدراسات المرتبطة بها*	6.3	6.3
إنشاء أبنية متخصّصة للجيش	2.2	1.7

المصدر: ملاحق مشروع موازنة وزارة المالية لعام 2027؛ المشروع المعدّل من مجلس الوزراء بتاريخ 1 تشرين الأول 2026.
ملاحظة: لا تنصّ الموازنة صراحةً على تخصيص اعتمادات الاتصالات لتمويل الكابل البحري بين لبنان وقبرص. كذلك، لم يُدرج الاعتماد الأولي للمبنى الإداري المرتبط بمعبر المصنع ضمن البند نفسه في صيغة مجلس الوزراء، لكن ذلك لا يعني بالضرورة إلغاء المشروع.

3. خدمة الدين: انخفاض الاعتمادات لا يعكس تراجع العبء الفعلي للدين

تنخفض الاعتمادات المرصودة لخدمة الدين بصورة حادّة في مشروع موازنة 2027، لكن هذا الانخفاض يعكس استمرار تخلّف لبنان عن سداد دينه السيادي، أكثر ممّا يعكس تراجعاً فعلياً في عبء الدين. فقد انخفضت الفوائد المرصودة بنسبة 40.5% إلى 172.4 مليون دولار في عام 2027. ويتركّز التراجع في فوائد الدين المحلي، التي تنخفض من 94.5 مليون دولار إلى 21.8 مليون دولار، فيما تتراجع فوائد الديون بالعملات الأجنبية التي لا يزال لبنان يسدّدها من 195.3 مليون دولار إلى 150.6 مليون دولار. لكن هذه الأرقام لا تعكس كامل العبء المالي لخدمة الدين، إذ يستبعد المشروع الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند التي توقّف لبنان عن سدادها في عام 2020، بانتظار بدء المفاوضات مع الدائنين وإعادة هيكلة الدين السيادي.

III. الإيرادات: الإيرادات المُقدَّرة تتجاوز ضعف ما جُبِي فعلياً في عام 2024

يقدّر مجلس الوزراء إيرادات موازنة 2027 بنحو 7.026 مليارات دولار، مستنداً إلى ارتفاع كبير في التحصيل الاسمي خلال السنوات الماضية. ويزيد هذا المبلغ بنسبة 16.8% على الإيرادات المرصودة في موازنة 2026، وبنسبة 27.4% على الإيرادات المحصّلة فعلياً في عام 2025. أما بالمقارنة مع عام 2024، وهو أول عام كامل من استقرار سعر الصرف، فتتجاوز الإيرادات المقدّرة الضعف، إذ ترتفع من 3.419 مليارات دولار إلى 7.026 مليارات دولار، بزيادة قدرها 105.5%. وتبلغ الإيرادات الضريبية المقدّرة 6.036 مليارات دولار، بزيادة قدرها 22.9% مقارنةً بموازنة 2026، لتشكّل 85.9% من إجمالي الإيرادات. في المقابل، تبقى الإيرادات غير الضريبية، المقدّرة بنحو 990.1 مليون دولار، أدنى من المستوى المستهدف في موازنة 2026.

وتكشف تركيبة الإيرادات عن استمرار اختلالات هيكلية عدّة.

- **هيمنة ضرائب الاستهلاك والاستيراد**

لا تزال ضرائب الاستهلاك والاستيراد تشكّل المصدر الأساسي للإيرادات الضريبية. فتبلغ الضرائب المحلية على السلع والخدمات 3.681 مليارات دولار، أي 60.9% من الإيرادات الضريبية، منها 2.298 مليار دولار من الضريبة على القيمة المضافة. وتُضاف إليها ضرائب التجارة والمعاملات الدولية البالغة 748 مليون دولار. ويجعل هذا الاعتماد الكبير على الاستهلاك والاستيراد إيرادات الدولة شديدة التأثّر بالطلب المحلي وحجم الواردات وأسعارها.

ويبرز بندان أساسيان في تقديرات الإيرادات:

- **الرسوم المرتبطة بالبنزين:** ترتفع الإيرادات المقدّرة من الرسوم على المواد الملتهبة، بما فيها البنزين، من 37.5 مليون دولار في عام 2026 إلى 434.7 مليون دولار في عام 2027. وتعكس هذه الزيادة الرسم الإضافي البالغ 3.35 دولارات على كلّ 20 ليتراً من البنزين، الذي فُرض في شباط 2026 لتمويل تعويضات العاملين في القطاع العام. وقد رفع مجلس الوزراء الإيرادات المتوقّعة من هذا البند من 363.5 مليون دولار في مشروع وزارة المالية إلى 434.7 مليون دولار.
- **أرباح الريجي:** ترتفع التحويلات من إدارة حصر التبغ والتنباك بنسبة 65.6%، من 246.8 مليون دولار إلى 408.7 ملايين دولار، من دون أن يقدّم مشروع الموازنة تبريراً تفصيلياً لهذه الزيادة.

- **تفاوت الضرائب المباشرة واستمرار العبء على الأجور والاستهلاك**

لا يزال توزيع الضرائب المباشرة غير متوازن، من دون تحوّل يُذكر نحو فرض ضرائب على الثروة ورأس المال. فترتفع الإيرادات المقدّرة من الضرائب على الرواتب والأجور بنسبة 67% إلى 376.5 مليون دولار، مقابل زيادة قدرها 30.9% في الضرائب على الأرباح، التي تبلغ 476.6 مليون دولار بعد تعديلات مجلس الوزراء. في المقابل، تنخفض الإيرادات المقدّرة من الضرائب على رؤوس الأموال المنقولة إلى 24.5 مليون دولار، أي أقلّ بنسبة 45.2% من المبالغ المحصّلة فعلياً في عام 2025. كذلك، تتراجع الإيرادات المقدّرة من الضرائب العقارية بنسبة 5.4% مقارنةً بموازنة 2026، لتبلغ 380.4 مليون دولار. وبذلك، يبقى العبء الضريبي متركّزاً على الاستهلاك والمداخيل المعلنة والقابلة للتحديد في القطاع النظامي.

- **الإيرادات غير الضريبية تبقى محدودة على الرغم من رفع الرسوم الإدارية**

لا تزال الإيرادات غير الضريبية مصدراً ثانوياً لتمويل الموازنة، على الرغم من زيادة بعض الرسوم الإدارية. فتبلغ الإيرادات المقدّرة من الرسوم والعوائد والمبيعات 246.1 مليون دولار، مقارنةً بـ193.5 مليون دولار في مشروع وزارة المالية، لكنها تبقى أدنى من المستوى المستهدف في موازنة 2026. أما إيرادات الاتصالات، فتبلغ 509.7 ملايين دولار. ويساهم تعديل الرسوم في التعويض عن تدهور قيمة العملة الوطنية، لكنه يرفع كلفة الوصول إلى الخدمات العامة وإنجاز المعاملات الرسمية، ويثير تساؤلات بشأن قدرة الأفراد والمؤسسات على تحمّل هذه الأعباء.

- **تحسين الامتثال الضريبي يتقدّم على الإصلاح الهيكلي**

تعطي استراتيجية الإيرادات الأولوية لتحسين الامتثال الضريبي، من دون إجراء إصلاح هيكلي شامل للنظام الضريبي. ويتضمّن المشروع المعدّل إجراءات لمطابقة بيانات الأجور والرواتب مع التصاريح المقدّمة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بموجب المادة 41، وتشديد تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على مقدّمي الخدمات غير المقيمين والخدمات الرقمية، بموجب المادة 47، إضافة إلى حوافز للفوترة الإلكترونية بموجب المادة 60. لكن مجلس الوزراء حذف الآلية المقترحة لتقييد إنجاز المعاملات الإدارية للمكلّفين غير الملتزمين بموجباتهم الضريبية، التي كانت واردة في المادة 43 من المشروع السابق. كذلك، قد تضعف إجراءات تسوية الأوضاع الضريبية وتخفيض الغرامات، المنصوص عليها في المواد 17 و41 و42، فعالية الردع الضريبي، فيما لا يزال الإصلاح الشامل لضريبة الدخل قيد المناقشة.

مساهمة البنود المختلفة في زيادة الإيرادات بين 2025 و2027

الفارق بين الإيرادات الفعلية لعام 2025 والتقديرات لعام 2027، بملايين الدولارات الأميركية

فئة الإيرادات	مشروع وزارة المالية	صيغة مجلس الوزراء
الضرائب المحلية على السلع والخدمات	+688	+778
ضرائب التجارة والمعاملات الدولية	+380	+380
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	+93	+132
الضرائب العقارية	+29	+29
إيرادات ضريبية أخرى	+66	+71
الإيرادات غير الضريبية	+99	+120
إجمالي الزيادة في الإيرادات	+1,354	+1,510
أعمال إنشاءات أخرى في قطاع الاتصالات والدراسات المرتبطة بها*	6.3	6.3
إنشاء أبنية متخصّصة للجيش	2.2	1.7

تُظهر هذه الأرقام أن الضرائب المحلية على السلع والخدمات تستحوذ على الحصة الأكبر من الزيادة المتوقّعة في الإيرادات بين عامَي 2025 و2027، تليها ضرائب التجارة والمعاملات الدولية.

التوزيع التفصيلي لإيرادات الموازنة

القيم بملايين الدولارات الأميركية

النسب تقارن تقديرات مجلس الوزراء لعام 2027 بموازنة 2026 والإيرادات الفعلية لعامَي 2025 و2024.

فئة الإيرادات	فعلي 2024	فعلي 2025	موازنة 2026	صيغة وزارة المالية 2027	صيغة مجلس الوزراء 2027	مقارنة بـ2026	مقارنة بـ2025	مقارنة بـ2024
الإيرادات الضريبية	2,833.9	4,646.4	4,911.9	5,901.9	6,036.4	+22.9%	+29.9%	+113.0%
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	394.0	796.3	644.1	889.4	928.4	+44.1%	+16.6%	+135.6%
ضريبة الدخل	394.0	796.3	644.1	875.0	909.9	+41.3%	+14.3%	+131.0%
ضريبة الدخل على الأرباح	210.4	438.1	364.1	444.2	476.6	+30.9%	+8.8%	+126.5%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	114.9	280.9	225.4	374.2	376.5	+67.0%	+34.0%	+227.7%
الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة	38.4	44.7	30.3	24.5	24.5	19.0%-	45.2%-	36.1%-
الضريبة على فوائد الودائع المصرفية	25.3	26.5	20.7	25.4	25.4	+22.7%	4.2%-	+0.5%
الضرائب العقارية	199.1	351.1	402.3	380.4	380.4	5.4%-	+8.4%	+91.1%
الضرائب المحلية على السلع والخدمات	1,755.0	2,903.4	2,858.0	3,591.4	3,681.0	+28.8%	+26.8%	+109.7%
منها الضريبة على القيمة المضافة	1,342.9	2,002.8	2,074.7	2,298.0	2,298.0	+10.8%	+14.7%	+71.1%
ضرائب التجارة والمعاملات الدولية	323.1	368.3	825.8	748.0	748.0	9.4%-	+103.1%	+131.5%
إيرادات ضريبية أخرى	162.7	227.3	181.7	292.8	298.6	+64.3%	+31.4%	+83.5%
الإيرادات غير الضريبية	585.5	870.1	1,103.9	969.0	990.1	10.3%-	+13.8%	+69.1%
إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة	420.2	650.2	735.1	744.7	700.8	4.7%-	+7.8%	+66.8%
منها إيرادات الاتصالات	221.7	374.5	496.0	504.7	509.7	+2.8%	+36.1%	+129.9%
الرسوم الإدارية والعوائد والمبيعات	147.4	191.2	325.9	193.5	246.1	24.5%-	+28.7%	+67.0%
الغرامات والمصادرات	1.9	3.8	3.1	4.1	4.1	+31.9%	+6.1%	+117.3%
إيرادات غير ضريبية متفرّقة	16.0	24.9	39.9	26.8	39.1	1.9%-	+57.4%	+144.6%
إجمالي إيرادات الموازنة	3,419.4	5,516.5	6,015.8	6,870.9	7,026.5	+16.8%	+27.4%	+105.5%

المصدر: وزارة المالية؛ قانون موازنة 2026 الذي أقرّه مجلس النواب؛ مشروع موازنة وزارة المالية لعام 2027؛ المشروع المعدّل من مجلس الوزراء بتاريخ 1 تشرين الأول 2026.

١٧. التدابير الضريبية والإدارية: تشديد الرقابة الضريبية وسط إجراءات متناقضة بعد تعديلات مجلس الوزراء

يعطي مشروع موازنة 2027 الأولوية لتعزيز الامتثال الضريبي والإداري على حساب الإصلاح الهيكلي للنظام الضريبي، فيما يجمع بين إجراءات لتعزيز الرقابة والجباية وأخرى قد تضعف الالتزام الضريبي. فقد رفع مجلس الوزراء عدد مواد المشروع من 64 إلى 78 مادة، بعدما حذف بعض الأحكام وعدّل أخرى وأضاف مواد جديدة، من دون أن يغيّر توجّه المشروع بصورة جوهرية. وتُظهر التدابير الأساسية هذا التناقض.

- **تعزيز التصريح الضريبي والرقابة من دون معالجة واسعة للمداخيل غير المعلنة**

يوسّع المشروع موجبات التصريح عن الأجور والرواتب بموجب المادة 15، ويربط الاستفادة من الإعفاءات الضريبية بتقديم التصاريح والبيانات السنوية إلى الدوائر المالية المختصّة ضمن المهل القانونية، وفقاً للمادة 18. كذلك، تتضمّن المواد 26 إلى 30 إجراءات لتسهيل امتثال المكلّفين لموجباتهم الضريبية، ويعزّز المشروع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على مقدّمي الخدمات الرقمية الأجانب بموجب المادة 47، ويستحدث «يانصيب الفواتير» بموجب المادة 60، لتشجيع إصدار الفواتير والتصريح عنها. ومن شأن هذه التدابير تحسين الامتثال الضريبي وتسهيل الإجراءات وتعزيز قدرة الإدارة الضريبية على تتبّع المعاملات والأنشطة الاقتصادية، لكنها تبقى محدودة في معالجة المداخيل غير المعلنة والأنشطة الاقتصادية غير النظامية. في المقابل، حذف مجلس الوزراء الآلية المقترحة في المادة 43 من مشروع وزارة المالية، التي كانت تتيح تقييد إنجاز المعاملات الإدارية للمكلّفين غير الملتزمين بموجباتهم الضريبية.

- **تسوية المخالفات وتخفيض الغرامات يضعفان الردع الضريبي**

تتيح المادة 17 للمكلّفين التصريح عن مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المحقّقة في الخارج، مع إعفائهم من الغرامات المترتّبة على عدم التصريح عنها. كذلك، تخفّض المادة 41 الغرامات الناتجة من عدم تطابق التصاريح عن الأجور والرواتب المقدّمة إلى الإدارة الضريبية مع تلك المقدّمة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى خُمس قيمتها السابقة، فيما تنصّ المادة 42 على تخفيض بعض الغرامات بنسبة 85%. وقد تشجّع هذه التسويات والتخفيضات المكلّفين على تأخير الوفاء بموجباتهم الضريبية، وتُضعف فعالية العقوبات في ردع المخالفات، ولا سيّما إذا تكرّرت هذه الإجراءات وأصبحت جزءاً من الممارسة الضريبية المعتادة.

- **تخفيضات على بعض الضرائب العقارية مقابل رسوم جديدة على السلع الفاخرة**

تخفّض المادتان 19 و36 الضرائب المفروضة على بعض أرباح التفرّغ عن العقارات والزيادات في قيمتها الناتجة عن التحسين. ويأتي هذا التخفيض في وقت تعمل فيه الحكومة، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، على إعداد مشروع قانون لتوحيد ضريبة الدخل، يُفترض أن يستند إلى مبادئ العدالة الضريبية والتصاعدية والمساواة في المعاملة بين المكلّفين ذوي الأوضاع المتماثلة. وكان الأجدى الإبقاء على الأحكام الضريبية القائمة إلى حين إقرار القانون الجديد وتطبيقه، بحيث تُدرج هذه الأرباح ضمن الوعاء الضريبي الموحّد، مع إبقاء الأرباح العائدة إلى غير المقيمين خاضعة لضريبة مقطوعة. كذلك، حذف مجلس الوزراء الحكم الذي اقترحته وزارة المالية لفرض ضريبة جزئية على العقارات السكنية الشاغرة، والوارد في المادة 37 من المشروع السابق. وفيما يتعلّق بأسهم شركات الأوف شور، كانت وزارة المالية

قد اقترحت، بموجب المادة 24 من مشروعها، إلغاء الإعفاء من ضرائب الانتقال والإرث والرسوم المرتبطة بها، المنصوص عليه في المادة 6 من المرسوم الاشتراعي رقم 46 تاريخ 24 حزيران 1983. لكن مجلس الوزراء حذف المادة المقترحة، وأبقى الإعفاء قائماً. في المقابل، أضاف مجلس الوزراء رسوماً جديدة على اليخوت الفاخرة والطائرات الخاصة، بموجب المادتين 71 و72.

- **زيادة الرسوم الإدارية ترفع كلفة الخدمات والمعاملات الرسمية**

تعدّل المواد 51 إلى 57 والمادة 62 الرسوم المفروضة على وثائق الهوية وتأشيرات الدخول والخدمات التعليمية والتراخيص وإجازات العمل. وتعوّض هذه التعديلات جزئياً عن تراجع القيمة الفعلية للرسوم نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية، لكنها ترفع كلفة الوصول إلى الخدمات العامة وإنجاز المعاملات الرسمية، وتثير تساؤلات بشأن قدرة الأفراد والمؤسسات على تحمّلها.

- **تعديلات متفاوتة على الضمانات والرقابة المالية**

تلغي المادة 5 موجباً صريحاً للرقابة على الاعتمادات المخصّصة للقروض، فيما تضعف المادة 35 ضوابط الرقابة على ضريبة الانتقال بالإرث. كذلك، حذف مجلس الوزراء الحكم المثير للجدل المتعلّق بإيرادات المرافئ، الذي كان وارداً في المادة 62 من المشروع السابق، فيما تعيد المادة 74 فرض الرقابة على الهبات الكبيرة.

تعزّز التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء أدوات الجباية والرقابة الضريبية، من دون أن تعيد توزيع العبء الضريبي بصورة جوهرية. وفي المقابل، قد تقوّض التسويات والتخفيضات المتكرّرة للغرامات فعالية الامتثال الضريبي. كذلك، يثير التوسّع في تعديل التشريعات الدائمة من خلال قانون الموازنة السنوي تساؤلات بشأن اتّساق العملية التشريعية.